ملاحظة دراسية: يفترض أن تستغرق دراسة هذه الوحدة حوالي 5 ساعات، فإذا لم يكن لديك الوقت الكافي يمكنك التوقف عن الدراسة بعد السؤال الثالث.

الوحدة رقم 2: حق المؤلف

أهداف التعلم:

بعد إكمال دراسة هذه الوحدة يفترض أن تكون قادرًا على:

1. أن تعرف بحق المؤلف وأن تعطي أمثلة على أنواع المصنفات التي يغطيها.
2. أن تصف في 300 كلمة فئتي الحقوق التي يغطيهما حق المؤلف.
3. أن توضح في حوالي 250 كلمة بعض الحقوق التي يحميها حق المؤلف (حق الاستنساخ، الحقوق المجاورة، الحقوق المعنوية، حقوق الأداء أو التمثيل، حقوق الترجمة والتحوير.
4. أن تصف في 250 كلمة الاستثناءات والتقييدات التي قد توجد على الحقوق التي يغطيها الهدف 2.
5. أن تحدد المدة العامة لحماية حق المؤلف بموجب اتفاقية برن ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف.
6. أن تشرح كيفية الحصول على ملكية حق المؤلف ونقله.
7. أن تذكر خمسة إجراءات يمكن استخدامها لإنفاذ الحقوق.
8. أن تعالج حالة دراسية وتذكر النقاط المتعلقة بحق المؤلف فيها وفقرات المعاهدات التي تنطبق عليها.
9. أن تشرح في حوالي 300 كلمة المبدأ الأساسي للملك العام.
10. أن تصف كيف تدعم استخدامات الملك العام الإبداع في المصنفات.

مقدمة

سوف تتناول هذه الوحدة المخصصة لحق المؤلف أنواع الأشياء التي يمكن حمايتها بموجب **حق المؤلف**، والحقوق الممنوحة لأصحاب هذا الحق، وآلية الانتفاع من هذا الحق تجاريًا. وتتشابه قوانين حق المؤلف كثيرًا في البلدان التي وقعت على المعاهدات المتعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية. ولكن من أجل الحصول على أجوبة دقيقة على تساؤلاتك المتعلقة بحق المؤلف عليك الرجوع دائمًا إلى قانونك الوطني.

وفي هذه الوحدة ستتم الإشارة مرارًا إلى **اتفاقية برن**، وإلى **معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف**، وإلى **معاهدة مراكش**، وإلى **اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)**. وسيتم شرح هاتين الاتفاقيتين والمعاهدتين بالتفصيل في نهاية هذه الوحدة. وفي الوقت الحاضر يكفي أن تعلم أنهما اتفاقيتين ومعاهدتين في مجال حق المؤلف.

كذلك توضح هذه الوحدة الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها أصحاب الحقوق في حال التعدي على حقوقهم. وبالإمكان اللجوء إلى هذه الوسائل في معظم البلدان، لكن يجب أن ترجع دائمًا إلى تشريعاتك الوطنية لمعرفة الوضع في بلدك.

ماذا يحمي حق المؤلف؟

إن حق المؤلف هو جزء من حقوق الملكية الفكرية التي تحمي إنتاج الفكر البشري. وحق المؤلف يحمي المصنفات الأدبية والفنية التي تشمل: الكتابات، والمصنفات الموسيقية، والمصنفات الفنية كالرسم والنحت، والمصنفات التي تستعمل تقنيات المعلوماتية كبرامج الحاسوب وقواعد البيانات الإلكترونية.

ويجب الانتباه إلى أن حق المؤلف يحمي المصنفات، أي التعبير عن الفكرة وليس الفكرة بحد ذاتها. فإذا تصورت حبكة ما، لنفترض على سبيل المثال قصة غرام بين شاب وفتاة تعترضهما مشاكل عائلية بسبب الفروق الطبقية والاجتماعية، فإن هذه الفكرة لن تكون محمية، وبإمكان أي كاتب أن يؤلف قصة تعالج الحبكة ذاتها. ولكن، متى تم التعبير عن هذه الفكرة من خلال سيناريو معين، أو قصة صغيرة أو مسرحية فإن هذا السيناريو أو هذه القصة أو المسرحية تكون محمية بموجب حق المؤلف. فمسرحية روميو وجولييت لشكسبير، مثلا، تعتبر تعبيراً ابتكارياً محمياً عن هذه الفكرة. ولكن لا شيء يمنع الأدباء الآخرين من استعمال حبكة مشابهة لابتكار مصنفات أخرى.

وتنص المادة الثانية من اتفاقية برن (1886) وهي أقدم اتفاقية دولية تحكم الملكية الفكرية على ما يلي:

"تشمل عبارة "المصنفات الأدبية والفنية» كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمحاضرات والخطب والمواعظ والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات فنية والتمثيليات الإيمائية، والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها، والمصنفات السينمائية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي، والمصنفات الخاصة بالرسم وبالتصوير بالخطوط أو بالألوان وبالعمارة وبالنحت وبالحفر وبالطباعة على الحجر، والمصنفات الفوتوغرافية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية، والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم.(...) تتمتع الترجمات والتحويرات والتعديلات الموسيقية وما يجري على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلي.

(...) تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكارا فكريا، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها، بالحماية بهذه الصفة وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءا من هذه المجموعات".

لا يشترط أن يكون العمل الأدبي والفني جيداً أو أن يتمتع بصفات فنية مميزة ولكن يجب أن يكون مبتكرًا. ومفهوم الابتكار يختلف من بلد لآخر، وغالبًا ما يحدده الاجتهاد. ولكن وبصورة عامة، فإن البلدان التي تتبع "النظام القانوني الإنكليزي" لا تشترط الكثير، بل تكتفي بألا يكون المصنف نسخة عن مصنف آخر وأن يكون المؤلف قد استعمل بعض المهارات والعمل والتمييز في صنعه.

أما البلدان التي تتبع **"النظام القانوني المدني"** فإنها غالبًا ما تشترط الكثير، إذ يجب مثلاً أن يحمل المصنف ما يدل على شخصية مؤلفه وأن يتضمن نشاطاً ابتكارياً يتعدى المهارة والعمل والتمييز.

ويتفرع عن المادة الثانية من اتفاقية برن سؤالان مهمان:

السؤال الأول: هل المصنفات المحمية بموجب اتفاقية برن هي فقط وبصورة حصرية المصنفات التي تنص عليها المادة الثانية من هذه الاتفاقية؟

الجواب على هذا السؤال هو النفي بالطبع، فالقائمة المذكورة في المادة الثانية من اتفاقية برن وإن كانت كبيرة فهي ليست شاملة وحصرية. فهذه القائمة تشير فقط وعلى سبيل المثال إلى أهم المصنفات التي يمكن أن تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف. وقد لاحظت بالتأكيد أثناء قراءتك لهذه المادة في المقطع السابق أنها تنص على أن عبارة "المصنفات الأدبية والفنية" تشمل كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه **مثل**. وعبارة **"مثل"** تفتح الباب واسعاً على حماية ابتكارات أخرى لا تشملها قائمة الابتكارات المشمولة بالحماية التي نصت عليها المادة الثانية من اتفاقية برن. وعلى سبيل المثال فقد نصت المحاكم في بعض البلدان على أن المصنفات التالية تشملها الحماية بموجب حق المؤلف:

رسائل خاصة؛

دليل الطلاق؛

تصفيف الشعر؛

الزينة الموضوعة على معلم أثري؛

العروض الضوئية والصوتية (غالبا ما تعد هذه العروض لتقديمها ليلا في الفضاء الخارجي)؛

أسئلة الامتحانات.

السؤال الثاني: ماذا يقصد بالمصنفات المشتقة؟

"المصنفات المشتقة" التي تنص عليها المادة الثانية من اتفاقية برن هي المصنفات التي تجد أساسها ومصدرها في مصنف آخر. من الأمثلة عن المصنفات المشتقة:

- ترجمة المصنف إلى لغة أخرى؛
- تحوير المصنف، كتحويل رواية إلى فيلم سينمائي؛
- التعديلات الموسيقية؛ كإعادة توزيع مقطوعة بيانو لكي تعزفها الأوركسترا.
- مجموعات المصنفات الأدبية والفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية. وفي هذه الحالة، كما هو الأمر بالنسبة لقواعد البيانات المحمية بموجب معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، فهي تعتبر ابتكاراً فكرياً بسبب اختيار وترتيب محتوياتها؛

من المفيد التذكير هنا بأنه يجب على مؤلف المصنف المشتق أن يحترم حقوق صاحب المصنف الأصلي وأن يحصل على تصريحه قبل أن يبدأ عمل الاشتقاق (الترجمة مثلاً). فعلى من يرغب بترجمة مصنف ما أن يحصل على تصريح صاحب حق المؤلف قبل البدء بالترجمة لأن كل ترجمة لمصنف دون تصريح من صاحب الحق تعتبر تعدياً على حق المؤلف.

سؤال رقم 1: *ما هي الأشياء التي يمكن حمايتها بواسطة حق المؤلف؟*

يحمي حق المؤلف المصنفات الأدبية والفنية كما يدل عنوان اتفاقية برن. ومفهوم المصنفات الأدبية والفنية مفهوم يجب أن يفسر بشكل واسع. فمثلاً "المصنفات الأدبية" لا تشمل فقط الروايات والقصائد والأخبار بل تشمل أيضًا الكتيبات التي تشرح كيفية استعمال السيارات، أو الأشياء المكتوبة والتي لا يمكن فهمها من العامة كبرامج الحاسوب. إن الكلمة المفتاح التي تتيح فهم عبارة المصنفات الأدبية والفنية هي كلمة "مصنف". لأنها تعني أن التعبير الإنساني هو العامل الحاسم. فإذا فكرت برسم لوحة منظر غروب الشمس على البحر فإنه بإمكان أي كان أن يستخدم نفس الفكرة التي لا تتمتع بالحماية. ولكن عندما أرسم هذه اللوحة فعليًا. فإن هذه اللوحة تعتبر تعبيرًا عن فكرتي وهي تتمتع بالحماية كمصنف.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ رقم 1: ما هو المصنف الفكري الهام الذي تم ذكره في السؤال السابق وغير المذكور في اتفاقية برن؟

أطبع إجابتك هنا

إجابة س ت ذ رقم 1

برامج الحاسوب هي أهم ما لم يتم ذكره في السؤال السابق وغير مذكورة في اتفاقية برن. فبرامج الحاسوب هي ابتكارات فكرية وتعتبر مصنفات. ولا بد من توضيح نقطة هامة هنا، وهي أن اللائحة التي تتضمنها اتفاقية برن هي لائحة غير حصرية ولكنها توضح فقط نوعية المصنفات الأدبية والفنية. وفي يومنا هذا، لا يُنظر إلى تثبيت المصنفات في الأنساق الرقمية التي كانت غير معروفة وقت توقيع اتفاقية برن على أنها مصنفات محمية بموجب حق المؤلف.

ما هي الحقوق التي يحميها حق المؤلف؟

وضحنا في مقدمة هذه الدراسة أن أهم ما يميز حقوق الملكية الفكرية هو أن استخدامها محصور بالمالك، الذي يستخدمها كيفما يشاء وأنه لا يمكن لأحد أن يستخدم هذه الملكية من دون أن يسمح له المالك بذلك. إن عبارة **"كيفما يشاء"** لا تعني بالطبع أن للمالك الحق باستخدام ملكيته دون مراعاة الحقوق والمصالح القانونية الخاصة بأفراد المجتمع الآخرين. وعليه فإن مالك السيارة مثلاً يمكنه أن يستخدم سيارته كيفما يشاء، ولكن هذا لا يعني أنه بإمكانه أن يقود هذه السيارة باستهتار وأن يعرض حياة الآخرين للخطر ولا يمكنه بالطبع أن يتجاهل قوانين السير. ويُعتبر حق المؤلف فرع من فروع الملكية الفكرية. **ومالك حق المؤلف على مصنف محمي يمكنه أن يستغل مصنفه كيفما يشاء، ويمكنه أن يمنع الآخرين من استغلال هذا المصنف من دون تصريحه. لذا، فإن الحقوق التي تمنحها التشريعات الوطنية لمالك حق المؤلف على مصنف محمي هي حقوق استئثارية باستغلال أو بمنع الآخرين من استغلال المصنف مع مراعاة حقوق الآخرين المعترف بها قانونًا.**

يغطي حق المؤلف نوعين من الحقوق: **الحقوق المالية** التي تسمح لمالك المصنف بأن يتقاضى **عائدًا مالياً** مقابل استغلال الآخرين لمصنفه، **والحقوق المعنوية** التي تسمح للمالك باتخاذ إجراءات معينة للمحافظة على الرابط الشخصي بينه وبين مصنفه. الآن، اقرأ بانتباه السؤال والجواب التاليين وحاول أن تتعرف إلى الحقوق المالية التي سيتم استعراضها.

سؤال رقم 2: *ما هي بعض الحقوق التي يمكن أن يملكها صاحب حق المؤلف؟*

يملك صاحب حق المؤلف مجموعة من الحقوق تحكم جزءًا منها المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية برن ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف واللتان توفران الحد الأدنى من الحقوق ويحكم الجزء الآخر القانون الوطني الذي غالبًا ما يوسع هذه الحقوق أو يمنح حقوقاً إضافية. ومن الناحية التاريخية والتقليدية، يعتبر **حق الاستنساخ** حجر الزاوية لنظام حق المؤلف كما تدل الكلمة الإنكليزية "Copyright". ويغطي حق المؤلف على سبيل المثال طباعة الكتب – ونسخها التصويري أيضاً – ولكنه يغطي أيضاً طرق الاستنساخ الأكثر حداثة كتسجيل الأشرطة أو تسجيلها رقميا ونسخ هذه التسجيلات. ويمكن أن يغطي تخزين الأعمال داخل ذاكرات الحاسوب وفي الأنظمة السحابية وأيضًا نسخ الملفات الرقمية على الأقراص المدمجة، وجهاز تخزين (USB) وغيرها....

وثمة حق آخر ذو تاريخ طويل هو **حق الأداء العلني**. فأنت تؤدي عملاً عندما تعزف لحناً مثلاً أو عندما تقوم بالتمثيل على المسرح. وعلى مر السنين أدى هذا الحق إلى ظهور عدد من الحقوق الأخرى مثل **حق الإذاعة** و**حق النقل إلى الجمهور**، وهذا الأخير يعرّف أحياناً بطرق مختلفة في القوانين الوطنية المختلفة: فقد يشكل البث الإذاعي بالفعل جزءًا من النقل إلى الجمهور، ويمكن أن يكون هذان الحقان منفصلين عن بعضهما البعض. وكقاعدة عامة، فإن حق النقل إلى الجمهور يشمل جميع أنواع النقل، إذ يشكل البث الإذاعي نوعًا مستقلاً عن النقل بواسطة الكبل أو الإنترنت.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ رقم 2: ما هما نوعا الحقوق الضاربان في القدم المذكوران أعلاه؟ أعط مثلاً عن كل منهما.

أطبع إجابتك هنا

إجابة س ت ذ رقم 2:

النوعان المذكوران هما:

حق الاستنساخ: حق السماح بالنسخ التصويري (فوتوكوبي)، وطباعة النص، أو نسخ شريط.
حق الأداء العلني: حق أداء المصنف أمام الجمهور كما في الأغنيات.

مجموعة هامة أخرى من الحقوق لم يرد ذكرها في السيناريو أعلاه، هي تلك المتعلقة **بالترجمة والتحوير**.
وتمنح معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية برن، **حق التوزيع وحق التأجير وحق النقل إلى الجمهور** بما في ذلك "**إتاحة المصنفات للجمهور** بما يمكن أفرادا من الجمهور من الاطلاع على تلك المصنفات من مكان وفي وقت يختارهما الواحد منهم بنفسه". وعلى الرغم من أن النقل إلى الجمهور مدرج في اتفاقية برن، فإن العبارة المقتبسة من المادة 8، التي يشار إليها أحيانًا باسم **حق الإتاحة**، يغطي النقل التفاعلي حسب الطلب عبر الإنترنت.
وسيُفصل أكثر في جميع هذه الحقوق في الأقسام الثلاثة التالية.

حق الاستنساخ

يعد حق مالك حق المؤلف بمنع الآخرين من إنتاج مصنفه الحق الأساسي من بين الحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف. فمثلاً: إن إنتاج نسخ من مصنف محمي هو العمل الذي يقوم به الناشر الذي يرغب بتوزيع نسخ من النص إلى الجمهور وذلك سواءً أكانت هذه النسخ مطبوعة أو رقمية كما هو الحال بالنسبة للأقراص المدمجة أو الكتب المسموعة. وبطريقة مماثلة، نجد أن حق منتجي التسجيلات الصوتية بتصنيع وتوزيع أسطوانات أو ملفات MP3 تحتوي مصنفات موسيقية مسجلة يرتكز جزئياً على موافقة مؤلفي هذه المصنفات الموسيقية وسماحهم بنشر هذه المؤلفات في تسجيلات صوتية. وعليه، فإن حق مراقبة عمل الاستنساخ هو الأساس القانوني لمعظم أشكال **استغلال** المصنفات المحمية.

وهناك حقوق أخرى تعترف بها القوانين الوطنية بالإضافة إلى الحق الأساسي بالاستنساخ. فبعض القوانين مثلاً تتضمن حق السماح بتوزيع نسخ من المصنف، لأنه من الواضح أن القيمة الاقتصادية لحق الاستنساخ ستقل إذا لم يتمكن مالك حق المؤلف من السماح بتوزيع نسخ من المصنف الذي أجاز نسخه. وتمنح معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف للمؤلفين الحق الاستئثاري في التوزيع. ويستنفد حق التوزيع في العادة عند أول عملية بيع أو نقل لملكية النسخة يتم بموافقة مالك حق المؤلف. وهذا يعني، أنه عندما يبيع مالك حق المؤلف أو يتنازل بشكل من الأشكال عن ملكية نسخة معينة فإنه يحق لمالك هذه النسخة أن يهبها أو أن يبيعها لمن يشاء ودون الحاجة إلى موافقة مالك حق المؤلف. وينطبق هذا المبدأ، الذي يشار إليه أيضًا باسم **الاستنفاد**، على الأشياء الملموسة التي تحتوي على نسخة أو تثبيت مصنف في نسق معين، مثل الكتب أو الأقراص المدمجة. ولا يزال هناك نقاش مستمر في العديد من البلدان حول ما إذا كان يجب تطبيق مبدأ الاستنفاد أيضًا على الملفات الرقمية على الإنترنت.

بالرغم من ذلك، وفيما يختص بتأجير النسخ، نجد أن عددًا متزايدًا من التشريعات الوطنية حول حق المؤلف، شأنها شأن اتفاقية تريبس ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، تعترف بحق **تأجير** منفصل يطبق على برامج الحاسوب والأعمال السمعية البصرية والتسجيلات الصوتية. إن ما يبرر حق التأجير هذا، هو التقدم التكنولوجي الذي أتاح استنساخ هذه المصنفات بطريقة سهلة للغاية. فقد لوحظ في بعض البلدان أن زبائن محلات التأجير يلجؤون إلى نسخ هذه المصنفات مما استوجب اللجوء إلى حق ينظم عمليات التأجير بغية المحافظة على حق الاستنساخ الذي يتمتع به مالك حق المؤلف. وأخيرًا، تنص بعض القوانين الخاصة بحق المؤلف على حق مراقبة **استيراد** النسخ تحاشيًا لعملية تآكل مبدأ إقليمية حق المؤلف. وفي الحقيقة، فإن مصلحة مالك حق المؤلف الاقتصادية ستكون بخطر إذا لم يستطع هذا الأخير أن يمارس حقه بالاستنساخ والتوزيع على أساس إقليمي. ولا تزال كيفية تطبيق مبدأ الإقليمية على توزيع الملفات الرقمية عبر الإنترنت محط نقاش مستمر سواء على المستوى الوطني في العديد من البلدان أو على المستوى المتعدد الأطراف.

وثمة أعمال استنساخ تشكل استثناءً عامًا، إذ لا تطلب موافقة المؤلف أو مالك الحقوق. وهذه الاستثناءات تعرف باسم "التقييدات والاستثناءات" على الحقوق الاستئثارية. وهكذا، فإن الكثير من التشريعات الوطنية تسمح للأفراد بإجراء نسخ فردية للاستعمال الشخصي وغير التجاري. وقد أدى ظهور التكنولوجيا الرقمية إلى تسهيل عملية الحصول على نسخ عالية الجودة لا يمكن تمييزها عن النسخة الأصلية (تحل محل النسخة الأصلية وتحول دون اقتنائها) فكان لا بد من إعادة النظر بتقييدات حق الاستنساخ بالنسبة لهذه الأنواع من الملفات الرقمية.

حقوق الأداء العلني والإذاعة والنقل إلى الجمهور والإتاحة

في العادة، تعتبر التشريعات الوطنية **أداءً علنيًا** كل أداء لعمل يحصل في **مكان يكون فيه الجمهور حاضرًا أو يمكن أن يكون حاضرًا**، أو في **مكان غير مفتوح للجمهور** ولكن **يتواجد فيه عدد معتبر من الأشخاص من خارج نطاق الأسرة أو دائرة المعارف القريبة**.

وبموجب حق الأداء العلني يمكن للمؤلف أو لمالك حق المؤلف أن يسمح بالأداء المباشر للعمل، كعرض مسرحية أو عزف سمفونية من قبل أوركسترا في صالة ما. ويعتبر أداءً علنيًا أيضًا الأداء بواسطة التسجيل. وعليه، فإن المصنفات الموسيقية لمنتجي التسجيلات الصوتية تعتبر "أداءً علنيًا" عندما يتم عرضها بواسطة أجهزة مكبرة في أماكن كصالات الديسكو والطائرات ومراكز التسوق.

وفي إطار اتفاقية برن، يغطي حق **الإذاعة** الإرسال اللاسلكي لجمهور يبعد عن نطاق الإرسال ويملك أجهزة استقبال تسمح بتلقي الأصوات أو الصور والأصوات سواءً أكان الإرسال يتم عبر الراديو أو التلفزيون أو الساتل.

وفقاً لاتفاقية برن، يتم **نقل مصنف ما للجمهور** من خلال إشارة ترسل سلكيًا أو بواسطة الكبل، ولا يمكن أن يلتقط هذه الإشارة إلا الأشخاص أصحاب الأجهزة الموصولة بنظام سلكي أو بالكبل. وتوسع معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف حق النقل إلى الجمهور ليشمل إمكانية التصريح **بإتاحة المصنفات للجمهور** من خلال النقل التفاعلي حسب الطلب عبر الإنترنت. وفي بعض القوانين الوطنية، يُشار إلى حق الإتاحة على وجه التحديد كحق منفصل، بينما تدرج بلدان أخرى المفهوم تحت حق النقل إلى الجمهور أو حق التوزيع.

يتمتع مالكو حق المؤلف بموجب اتفاقية برن بالحق الاستئثاري بالأداء العلني للمصنف وبإذاعته وبنقله إلى الجمهور. وتستبدل بعض التشريعات الوطنية في بعض الأحيان هذا الحق الاستئثاري بإذاعة العمل الذي يتمتع به المؤلف أو مالك الحق بالحق في **التعويض العادل**. وهذا التقييد على حقوق الإذاعة بات أقل شيوعًا في أيامنا الحاضرة.

حقوق الترجمة والتحوير

تتطلب ترجمة أو تحوير مصنف محمي بموجب حق المؤلف الحصول على موافقة مالك الحقوق. و**الترجمة** تعني نقل المصنف إلى لغة أخرى غير اللغة الأصلية. أما **التحوير** فيفهم منه عادة تعديل مصنف ما بهدف ابتكار مصنف آخر. على سبيل المثال تحوير قصة روائية معينة إلى فيلم سينمائي، أو تعديل مصنف ما من أجل استخدامه بطريقة مختلفة، مثلاً: كتاب تم إعداده من أجل الدراسة الجامعية يتم تحويره ليتلاءم ومستويات تربوية أدنى.

الترجمات والتحويرات هي مصنفات محمية بموجب حق المؤلف، ولذلك، فإنه من أجل استنساخ ونشر ترجمة أو تحوير ما، يجب الحصول على موافقة صاحب حق المؤلف على المصنف الأصلي وصاحب حق المؤلف على الترجمة أو التحوير.

الحقوق المعنوية

إن الحقوق المالية لهذه الأنواع من المصنفات يمكن نقلها والتنازل عنها إلى الغير. وغالبًا ما يكون ذلك مقابل مبلغ من المال أو إتاوات تتناسب ووجهة الاستخدام المطلوبة للمصنف. أما النوع الثاني من الحقوق، أي **الحقوق المعنوية**، فلا يمكن نقلها أبدًا في العديد من الولايات القضائية. وهي تبقى ملك مؤلف المصنف، حتى وإن نُقلت الحقوق المالية أو تم التنازل عنها.

في السؤال والجواب التاليين سوف نتناول **الحقوق المعنوية**.

سؤال رقم 3: *ما هي بالضبط الحقوق المعنوية؟*

تعرف الحقوق التي تم وصفها فيما سبق بالحقوق المالية. أما الحقوق المعنوية فتختلف عنها وهي عبارة عن نوعين من الحقوق هي: **حق الأبوة**، ويشار إليه رسمياً **بحق الإسناد** (مصطلح **"حق الأبوة"** عادة ما أُستخدم في الولايات القضائية التي تعتمد النظام القانوني المدني على الرغم من تراجع استخدامه بسبب دلالاته الجنسانية). وهو حق المطالبة بنسبة المصنف إلى المؤلف والاعتراف بأبوته لهذا المصنف. وهذا الحق يعني أنه من حق المؤلف أن يرى اسمه مذكوراً على مصنفه ولا سيما عندما يتم استنساخ هذا المصنف. فمن حق الكاتب أن يرى اسمه مكتوباً على المصنف الذي كتبه ومن حقه أن يفرض أن يذكر هذا الاسم عند كل استعمال للمصنف وذلك ضمن حدود المعقول. فمثلاً، من غير المعقول أن نطلب من مشغل الأسطوانات في صالة الديسكو أن يذكر اسم مؤلف وملحن ومحور كل أغنية يبثها. فحق الأبوة لا يذهب إلى هذه الحدود، ولكن من حق المؤلف الذي يستعمل مصنفه في حفلة موسيقية كلاسيكية أو حديثة مثلاً أن يرى اسمه مذكورًا على برنامج الحفلة. وهذا ينطبق أيضًا على المصنفات الأكثر أهمية كتلك التي تقام في المسارح وفي صالات السينما. وبالحقيقة، فإنه ومن حيث المبدأ يجب ذكر اسم المؤلف مهما كان نوع المصنف. ويصح هذا في بعض الأوقات على بعض حالات البث الإذاعي. وبالنسبة إلى التفاصيل المذكورة سابقًا، يجب العودة دائمًا إلى القانون الوطني لأن هذه التفاصيل غالبًا ما تعتمد على الممارسة والسوابق.

وتشمل الحقوق المعنوية أيضاً حق الأبوة والحق باحترام المصنف، أي الحق بالاعتراض على كل تشويه يطال المصنف وكل استعمال له يسيء إلى سمعة وشهرة المؤلف الأدبية والفنية. وغالبا ما يُشار إلى هذا **بالحق في السلامة**. فيحق للمؤلف مثلاً أن يعترض على كل استعمال لمصنفه في إطار إباحي إذا لم يكن المصنف إباحيًا بطبيعته. كما يمكنه أن يعترض على كل تشويه للعمل يحط من قيمته الثقافية والفنية.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ 3: لنفترض أنك قد أصبحت فناناً بارزاً بفضل مصنف فني اشتهر عالميًا بكونه ساهم في الحفاظ على الطبيعة، وقد اكتشفت فيما بعد أن هذا المصنف يتم استخدامه من دون إذنك وبطريقة تحط من قيمته من قبل جماعة سياسية معينة. فماذا بإمكانك أن تفعل؟

أطبع إجابتك هنا

إجابة س ت ذ 3

إذا كنت محتفظاً بالحقوق المالية على هذا المصنف فبإمكانك منع استخدام المصنف من خلال اللجوء إلى هذه الحقوق. أما إذا كنت قد نقلت هذه الحقوق المالية قبل الاستخدام غير المسموح به، فإنه بإمكانك أن توقف استخدام المصنف من خلال لجوئك إلى الحقوق المعنوية ولاسيما الحق في السلامة.

يفترض الآن أن تكون ملمًا بأنواع المصنفات الأدبية والفنية التي يغطيها حق المؤلف، وبماهية حقوق مالك حق المؤلف. وربما قد تتساءل عن كيفية اكتساب المؤلف لحق المؤلف على مصنفه. الأسئلة والأجوبة التالية ستجيب عن هذه التساؤلات.

سؤال رقم 4: *كيف يمكن اكتساب حق المؤلف؟*

في الحقيقة إن اكتساب حق المؤلف لأمر في غاية السهولة. لأنه وبموجب اتفاقية برن التي تقوم على مبدأ غياب الإجراءات الشكلية لا ينبغي على المؤلف أن يقوم بأي إجراء، فالمصنف يتمتع بالحماية بمجرد إبداعه. ولكن، وبموجب بعض القوانين الوطنية، وخاصة في البلدان ذات النظام القانوني الإنكليزي، فإنه يجب تثبيت المصنف قبل منحه الحماية.

ما المقصود بتثبيت المصنف؟

التثبيت يعني كتابة العمل أو تسجيله. ولا يتحتم عليك كمؤلف أن تقوم بالتسجيل بنفسك: فإذا قمت أنت مثلاً بتأليف لحن ما وصرت تدندن به بطريقة عفوية في الشارع وقام شخص آخر بتسجيله يصبح هذا العمل **مثبتً** وبالتالي فإنه يتمتع بالحماية. فإذا قام شخص ثالث باستخدام هذا التسجيل وقام باستنساخ نسخ منه مثلاً، فيكون قد تعرض لحقوق المؤلف الخاصة بك. وفي الحقيقة، ليس من اختلاف كبير بين المصنفات المثبتة وغير المثبتة لأن الأمر يتعلق بنوع الدليل الذي يجب تقديمه للمحكمة وذلك في بعض الحالات النادرة التي تتعلق بالأعمال غير المثبتة بالطرق العادية، كرقص الباليه مثلاً. وفي أيامنا الحاضرة، يمكن تثبيت هذه الرقصة على شريط فيديو، كما يمكن كتابتها كوريغرافيًا، ولكن تاريخياً لم تثبت جميع رقصات الباليه أو أنواع أخرى من الرقصات على هذا النحو. ويمكن أن تثار قضية في حال ادعيت كمؤلف بأنك قد ابتكرت رقصة بالية وأن شخصاً آخر قد أستغلها في عمل مسرحية. في هذه الحالة سيطلب القاضي منك أن تبرز دليلاً على وجود مصنفك. فإذا لم تكن قد ثبته في شكل مادي سيصعب عليك إبراز الدليل. في بلدان النظام القانوني المدني يتمتع العمل بالحماية على نحو نموذجي منذ لحظة ابتكاره، فحتى إذا نظمت كمؤلف قصيدة دون أن تكتبها، نظريا فهي تتمتع بالحماية، وسيكون عليك أنت تقديم الدليل على أنك ناظم القصيدة، وأن تبين في بعض الأحيان كيف نظمتها. أما في ظل النظام القانوني الإنكليزي فعليك تثبيت هذه القصيدة بطريقة ما، ربما من خلال الكتابة أو التسجيل على شريط.

هل يوجد مكان ما في العالم يجب الالتزام فيه ببعض الشروط الشكلية من أجل الحصول على حق المؤلف؟

في الدول الموقعة على اتفاقية برن، يتمتع أصحاب حق المؤلف أو الأجانب الذين ينتمون إلى دولة عضو في الاتفاقية بالحماية بموجب هذا الاتفاقية وذلك دون اللجوء إلى أية إجراءات شكلية أو إلى أي تسجيل. ولكن يحق للبلدان أن تفرض بعض الإجراءات على مواطنيها لأن الاتفاقيات الدولية لا ترعى إلا معاملة الأجانب. وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، لابد من تسجيل "المصنفات الأمريكية" لكي تكون مؤهلة لتستفيد من الحماية ضد أنواع معينة من الأضرار في إجراءات التعدي على حق المؤلف. ومن ناحية أخرى، لا ينطبق نفس التقييد على المصنفات غير الأمريكية التي تغطيها اتفاقية برن.

ومن المهم دراسة نطاق تعريف "المصنفات" لأن المصنف قد يكون أوسع نطاقًا، ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون مؤهلاً للحصول على حماية أفضل. وبالتالي فلابد من التحقق من الإجراءات الوطنية الإضافية التي يطلبها البلد بالنسبة لبعض المصنفات الوطنية.

ولكن، مهما يكن، فإن المصنف يتمتع بالحماية بمجرد ابتكاره، وهذا يسري على جميع الدول الأعضاء في اتفاقية برن.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ رقم 4: تصور أنك مواطن ينتمي إلى إحدى الدول الموقعة على اتفاقية برن وقد ابتكرت مصنفًا أدبياً، ما هي الخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل الحصول على حق المؤلف؟

أطبع إجابتك هنا:

إجابة س ت ذ رقم 4

الأمر في غاية السهولة فليس هناك ما يجب فعله إذ أن اتفاقية برن تقوم على مبدأ غياب الشكليات فالابتكار يساوي الحماية.

لكن في معظم الدول التي تطبق **النظام القانوني الإنكليزي**، يطلب تثبيت العمل أي كتابته أو تسجيله. مثلاً رقصة الباليه المكتوبة كوريغرافيًا سابقًا أو المسجلة على شريط فيديو حاليًا.

وفي الدول التي تطبق **النظام القانوني المدني** يتمتع المصنف بالحماية منذ لحظة ابتكاره، ويؤدي ذلك إلى بروز مسألة الدليل من أجل إثبات الابتكار أمام المحكمة. كما يمكن الدول أن تفرض على مواطنيها مراعاة بعض الشكليات. وفي الدول الموقعة على اتفاقية برن يتمتع كذلك كل الأجانب مالكي الحقوق والذين ينتمون إلى دول أخرى موقعة على هذه الاتفاقية بالحماية (دون الحاجة إلى أي إجراء شكلي).

التنازل عن حق المؤلف

تتطلب معظم المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف مهارات كبيرة واستثمارات ضخمة لإنتاجها وتوزيعها على نطاق واسع. فصناعة الكتب وإنتاج التسجيلات الصوتية أو الأفلام نشاطات لا يقوم بها المؤلفون بأنفسهم بل تقوم بها شركات متخصصة. ويتنازل عادة المبتكرون عن حقوقهم لهذه الشركات بواسطة عقود التنازل ومقابل مكافآت تتروح بين المبالغ المالية المقطوعة والإتاوات التي تنتج عن استخدام المصنف.

والتنازل عن الحقوق يمكن أن يشمل كل حقوق المؤلف أو قسم منها فقط. فمثلاً، يمكن لمؤلف كتاب باللغة الإنكليزية أن يتنازل للناشر عن حقوق الاستنساخ والتوزيع والترجمة والتحوير كما يمكنه أيضاً أن يوزع هذه الحقوق على عدة أشخاص بحيث يتنازل عن حق استنساخ وتوزيع المصنف الإنكليزي لناشر معين، وعن حقوق ترجمة ونشر المصنف باللغات العربية والفرنسية والروسية لثلاثة ناشرين آخرين. كما يسمح للمؤلف بأن يتنازل عن حقوق تحوير المصنف (إلى مصنف سينمائي أو مسرحية أو أوبرا) إلى أشخاص آخرين.

والتنازل يمكن أن يتناول فترة زمنية محددة وإقليم معين كما يمكن أن يشمل كل المدة التي يسري خلالها حق المؤلف وأن يغطي العالم بأسره. وعليه، فإنه بإمكان المؤلف أن يتنازل لشخص آخر عن حقوق نشر روايته في الهند ولمدة 20 سنة فقط. كما يمكن للمؤلف أن يتنازل للناشر نفسه عن حقوق نشر هذه الرواية في أي مكان وطيلة المدة التي تسري فيها الحماية بموجب حق المؤلف. إذن فالافتراضات الممكنة كثيرة وتعتمد على المفاوضات بين الطرفين.

وللتنازل عن حق المؤلف أو تحويله عواقب خطيرة يجب أن يتنبه إليها المؤلف. فالتنازل عن حقوق المؤلف يجعل من المتنازل له أو المرخص له صاحباً لحقوق المؤلف بصورة قانونية حسب المدة والإقليم المتفق عليهما. وبالتالي من المهم أن يدرك تماماً التبعات الناجمة هذه العملية. من هنا فإن معظم التشريعات الوطنية تنص على أحكام تشترط بأن يكون التنازل خطياً وموقعاً من المتنازل. مثل هذه العقود تهدف إلى التأكد من أن المؤلف يعرف جيداً ما هي الحقوق التي يتنازل عنها ويوافق على السعر المدفوع مقابل هذه الحقوق.

وفي بعض البلدان، ينص قانون حق المؤلف على أن الحقوق المعنوية غير قابلة للتحويل، على الأقل مادام المؤلف على قيد الحياة، وإن كانت في العادة تذهب إلى الورثة عند وفاة المؤلف الأصلي.

السؤال التالي يجيب على التساؤل الذي يطرحه الكثيرون وهو أنه في حال اكتساب المؤلف للحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف على مصنف ما فكم تستغرق المدة التي يتمتع خلالها بالحماية؟

سؤال رقم 5: *ما هي مدة الحماية بموجب حق المؤلف؟*

من حيث المبدأ إن القوانين الوطنية هي التي تحدد مدة الحماية، ولكن اتفاقية برن تنص على أن الحد الأدنى للحماية هو 50 عامًا. وتسري مدة الحماية بدءًا من نهاية سنة وفاة المؤلف. ولطريقة الحساب هذه فوائد عملية، إذ إنه ليس من الضروري معرفة التاريخ الدقيق لوفاة المؤلف ولكن ينبغي معرفة سنة الوفاة فقط. ولكن وفي السنوات الأخيرة، بدأ يظهر اتجاه لإطالة مدة الحماية على المستوى الوطني. ففي دول الاتحاد الأوربي ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية أصبحت مدة الحماية 70 عامًا منذ نهاية سنة وفاة المؤلف. وأُعتمدت هذه المدة نفسها لبعض فئات المصنفات على الأقل في العديد من البلدان بما في ذلك جمهورية كوريا ونيجيريا وعمان والولايات المتحدة وكوستاريكا وأستراليا. مما يؤكد أن ثمة اتجاه لإطالة مدة الحماية من 50 عامًا إلى 70 عامًا. وتطيل بعض البلدان مدة حماية حق المؤلف في بعض الحالات، بما في ذلك المكسيك (عمر المؤلف زائد 100 عام) وكوت ديفوار (عمر المؤلف زائد 99 عام).

أما بالنسبة لمصنفات التصوير الفوتوغرافي ولمصنفات الفن التطبيقي فتنص اتفاقية برن على مدة حماية أقل من خمسين سنة وتشترط على ألا تقل هذه المدة عن خمس وعشرين سنة من تاريخ إنجاز المصنف. وفي بعض الحالات، ينص اتفاق تريبس ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على مدة حماية أطول من تلك التي تنص عليها اتفاقية برن.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ رقم 5: ما هو الحد الأدنى لمدة حماية حق المؤلف في ظل اتفاقية برن؟ وما هو الاتجاه الطاغي دوليا فيما يتعلق بمدة حماية المؤلف؟

أطبع إجابتك هنا

إجابة س ت ذ رقم 5:

إن الحد الأدنى للحماية (يُشار إليها أيضا "مدة الحماية") بموجب اتفاقية برن هو 50 عامًا من تاريخ نهاية سنة وفاة المؤلف. وقد تم تمديد هذه المدة في بعض البلدان كبلدان الاتحاد الأوروبي لتصبح 70 عامًا من تاريخ نهاية سنة وفاة المؤلف. ومع ذلك، في بعض الحالات، تكون الحماية بموجب اتفاقية برن أقل من 50 عامًا بعد وفاة المؤلف.

حتى الآن، لا يزال النقاش جاريا بنحو أساسي حول مدة حق المؤلف فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الولايات القضائية، تتطابق مدة حماية الحقوق المعنوية مع حماية الحقوق الاقتصادية، وفي ولايات قضائية أخرى، ينص القانون الوطني على أن الحقوق المعنوية دائمة.

الآن حان الوقت لاستعراض بعض الاستثناءات والتقييدات المعروفة على حق المؤلف والتي يمكن أن نجدها في التشريعات الوطنية.

التقييدات والاستثناءات على الحقوق

إذا توخينا الدقة، فإن أول هذه التقييدات هو استثناء بعض أنواع المصنفات من الحماية. ففي بعض الدول، كما تعرف، تستثنى بعض المصنفات من الحماية إذا كانت غير مثبتة بشكل ملموس. فإن تصميم رقصة معينة لا يمكن حمايته إلا في حال كانت حركات الرقصة قد دونت أو سجلت على شريط فيديو. زد على أن بعض البلدان تستثني من الحماية نصوص القوانين وقرارات المحاكم والقرارات الإدارية.

المجموعة الثانية من التقييدات على حق المؤلف وغيره من أصحاب الحقوق الآخرين تتعلق بأعمال استغلال محددة تتطلب عادة موافقة أصحاب الحقوق ويمكن القيام بها دون موافقتهم وفق شروط معينة يحددها القانون. وهذه المجموعة تتضمن نوعان من التقييدات هما:

1. **الانتفاع الحر بالمصنفات:** وهي أعمال يمكن القيام بها دون موافقة صاحب الحقوق ودون موجب دفع أي بدل تعويض له مقابل الانتفاع.
2. **التراخيص الإجبارية:** ويطلق عليها أيضًا إسم التراخيص غير الطوعية أو التراخيص الاختيارية، وبموجبها يمكن القيام بأعمال استغلال دون موافقة صاحب الحقوق ولكن مع موجب دفع تعويض له.

تشتمل أمثلة الانتفاع الحر بالمصنفات على المقتطفات المأخوذة من مصنف محمي بشرط الإشارة بوضوح إلى المصدر وذكر اسم المؤلف على أن يتوافق هذا الاستخدام مع حسن الاستعمال، كما تشمل أيضًا استعمال المصنفات لسبيل التوضيح للأغراض التعليمية ولموجب أغراض إعلامية. أما فيما يختص بحق الاستنساخ فإن اتفاقية برن تنص على قاعدة عامة فقط ولا تعدد التقييدات بصورة مفصلة، فينص البند الثاني من المادة 9 على أنه "تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة" بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف وألا يسبب ضررًا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف". ويُعرف هذا بـ "اختبار الخطوات الثلاث". كما يتضح مما تقدم، فإن تشريعات عديدة تتضمن نصوصًا تجيز نسخ مصنف ما لأهداف شخصية خاصة وغير تجارية. إلا أن سهولة ونوعية هذا النسخ الفردي للأعمال والذي تيسر بإمكانية التسجيل على أشرطة مسموعة أو على أشرطة فيديو وأيضاً باستخدام التكنولوجيا الحديثة الأكثر تطوراً التي أعطت نسخا رقمية بنفس جودة الملفات الأصلية، قد دفع بعض البلدان إلى تشديد الشروط في هذا المجال أو تنظر في القيام بذلك. فقد سمحت بعض الأنظمة القانونية بنسخ الأعمال ولكن هذه الأنظمة

أدخلت كذلك آلية التعويض لأصحاب الحقوق مقابل الضرر الذي يلحق بمصالحهم الاقتصادية، وذلك من خلال رسوم تفرض على مبيعات الوسائط الفارغة و/أو آلات التسجيل.

وإضافة إلى الانتفاع الحر بالمصنفات، تنص قوانين بعض البلدان على مفهوم **الانتفاع المشروع** و**العمل المشروع** الذي يعني السماح باستعمال مصنف ما دون موافقة صاحب الحقوق. وتأخذ هذه الأحكام، التي يُشار إليها أحيانا "الاستثناءات العامة"، في الاعتبار العوامل التالية: طبيعة وغاية الاستعمال وهل هو لأغراض تجارية؛ وطبيعة المصنف المنتفع به؛ والجزء المستعمل من المصنف بالنسبة لمجمل المصنف والآثار التي تترب جراء هذا الانتفاع على قيمة المصنف في السوق. وعادة ما كانت هذه الاستثناءات العامة في الأصل معتمدة في النظام القانوني الانكليزي، لكن اعتمادها امتد الآن ليشمل بعض بلدان النظام القانوني المدني.

وكما أشرنا سابقًا فإن **التراخيص الإجبارية** تسمح باستعمال مصنف ما في بعض الحالات بقوة القانون ومن دون موافقة صاحب الحقوق وذلك مقابل تعويض عادل يدفع لهذا الأخير كبدل انتفاع. وتسمى هذه التراخيص تراخيص إجبارية لأن القانون ينص عليها وليست نتيجة ممارسة المؤلف لحقه الاستئثاري بالسماح بالقيام ببعض الأعمال. وتظهر التراخيص الإجبارية عادة عند ظهور تكنولوجيا جديدة لنشر المصنفات وتحسبًا من المشرع لعمليات منع تطور هذه التكنولوجيا التي يمكن أن يقوم بها المؤلفون في حال امتنعوا عن السماح باستعمال مصنفاتهم. وتتضمن اتفاقية برن ذكرًا لهذه التراخيص في مجال التسجيل الصوتي للمصنفات الموسيقية وفي مجال نقلها إلى الجمهور. وينبغي الإشارة إلى أن التراخيص الإجبارية في أيامنا الحاضرة هي موضوع خلاف متزايد وذلك بسبب ظهور البدائل الفعالة كالسماح الذي يمنحه أصحاب الحقوق، والإدارة الجماعية للحقوق. ومهما كان وضع حق المؤلف في بلدك، فلا شك أن ثمة انتهاكات يتعرض لها ذلك الحق. من هنا أهمية المقطع التالي الذي يتناول إنفاذ الحقوق.

وتسمح معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف للأطراف فيها بوضع تقييدات واستثناءات على الحقوق الممنوحة بموجب المعاهدة في تشريعاتها الوطنية عند استيفاء اختبار الخطوات الثلاث. وغني عن القول إن تطبيق التقييدات والاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقية برن يجب أن يقتصر على الحالات التي تستوفي اختبار الخطوات الثلاث (انظر المادة 10 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف). وينص البيان المصاحب الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء على أنه يجوز توسيع نطاق التقييدات والاستثناءات في القانون الوطني عملاً باتفاقية برن لتشمل البيئة الرقمية وأن الدول يمكنها أن تسن تقييدات واستثناءات جديدة مناسبة للبيئة الرقمية. وفي كلتا الحالتين، يجب الوفاء بشروط اختبار الخطوات الثلاث.

وتعتبر معاهدة مراكش آخر معاهدة متعددة الأطراف أُبرمت فيما يتعلق بحقوق المؤلف، وقد أُعتمدت عام 2013. وهي معاهدة ذات بعد إنساني تنص على وضع مجموعة من التقييدات والاستثناءات الإلزامية لفائدة المكفوفين والمعاقي البصر وذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات. وبدلاً من توفير الحد الأدنى من الحقوق، تنص المعاهدة على الحد الأدنى من القيود والاستثناءات لتغطية حقوق الاستنساخ والتوزيع وإتاحة المصنفات للجمهور (المادة 4). كما تشترط على الأطراف السماح باستيراد وتصدير المصنفات بنسق ميسر دون إذن صاحب الحق في حالات معينة (المادتان 5 و6). وتتضمن المعاهدة إشارات متعددة لممارسة أحكامها ضمن حدود اختبار الخطوات الثلاث (المادة 5 والمادة 11).

إنفاذ الحقوق

تتضمن اتفاقية برن ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف بعض الأحكام المتعلقة بالوسائل الكفيلة بإنفاذ الحقوق، ولكن القواعد الوطنية والدولية للإنفاذ قد تطورت بشكل متسارع في السنوات الأخيرة لسببين أساسيين: الأول، هو التطور السريع للتكنولوجيا التي باتت تسمح بتصنيع واستعمال المصنفات المحمية (بإذن أو من دون إذن)، ولاسيما التكنولوجيا الرقمية التي بفضلها صار من الممكن، وعلى الصعيد العالمي، نقل ونسخ "المعلومات" المتوافرة بجودة عالية، وبشكل رقمي ومن بينها المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف. أما السبب الثاني فهو الأهمية الاقتصادية المتزايدة لحركة البضائع والخدمات التي تتمتع بحماية حقوق الملكية الفكرية في حقل التجارة العالمية. تتضمن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أحكامًا مفصلة حول إنفاذ هذه الحقوق مما يدل على الارتباط الوثيق بين الملكية الفكرية والتجارة. فيما يلي سوف نتناول تدابير الإنفاذ هذه أي: التدابير المؤقتة، الإجراءات المدنية، الإجراءات الجنائية، التدابير الحدودية، والإجراءات ضد التحايل على التدابير التكنولوجيا الفعالة.

التدابير المؤقتة: تهدف التدابير المؤقتة أولاً إلى الحيلولة دون حدوث تعد على أي حق من الحقوق، لاسيما منع السلع بما فيها السلع المستوردة فور تخليصها جمركيًا من دخول القنوات التجارية، وتهدف ثانيًا إلى صون الأدلة ذات الصلة فيما يتعلق بالتعدي المزعوم.
وعليه فإن للسلطات القضائية صلاحية اتخاذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف المتعدي لكي لا يتمكن هذا الأخير من نقل البضاعة موضوع التعدي.
ومن أهم التدابير المؤقتة التفتيش عن البضائع لدى المتعدي وحجزها، وحجز الأدوات المستعملة لتصنيعها والوثائق العائدة لها والوثائق التجارية الأخرى التي تدل على التعدي.

الإجراءات المدنية: تهدف إلى التعويض ماليًا على صاحب الحقوق عن الضرر المادي الحاصل بفعل التعدي وإلى ردع أعمال التعدي من خلال إصدار الأوامر بإتلاف السلع والمعدات التي تستخدم في صنع السلع المتعدية. وفي حال وجود خطر باستمرار التعدي، يمكن للمحاكم أن تصدر أوامر بمنع بعض الأعمال وفي حال مخالفة هذه الأوامر بدفع غرامات.

الإجراءات الجنائية: تهدف إلى معاقبة الأشخاص الذين يقومون عمدًا وعلى نطاق تجاري بأعمال قرصنة على المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف والأشياء التي تندرج ضمن الحقوق المجاورة وإلى ردع كل تعدي محتمل. وتشمل الإجراءات الجنائية الغرامات المالية والحبس لمدة تتناسب مع مستوى العقوبات المطبقة في الجرائم ذات الخطورة المماثلة ولاسيما في حالة التكرار. أما العقوبات الوقائية فتشمل حجز السلع والمعدات التي تستخدم في ارتكاب الجرم ومصادرتها وإتلافها.

إجراءات خاصة بالتدابير الحدودية: تختلف إجراءات التدابير الحدودية عن الإجراءات المذكورة سابقًا من حيث أن هذه الإجراءات تقوم بها السلطات الجمركية وليس السلطات القضائية. وبموجب هذه التدابير يمكن لصاحب الحق الذي لديه أسباب مشروعة للشك في أنه يمكن أن يحدث استيراد لسلع تمثل حقوق مؤلف منتحلة أن يطلب من السلطات الجمركية عدم الإفراج عن هذه السلع. وعدم الإفراج عن السلع يعطي صاحب الحق فرصة لمباشرة الإجراءات القضائية ضد المتعدي قبل أن تصبح هذه السلع متداولة في السوق. وعلى صاحب الحق عادة أن يقدم أدلة كافية لإقناع السلطات المختصة أنه، وفقًا لأحكام قوانين البلد المستورد، يوجد تعد ظاهر على الحقوق، وأن يقدم وصفاً مفصلاً للسلع المخالفة بما يسهل تعرف السلطات الجمركية عليها. وللسلطات الجمركية أن تطلب من المدعي تقديم ضمانة أو كفالة معادلة تكفي لحماية المدعى عليه والسلطات المختصة وللحيلولة دون إساءة استعمال الحقوق.

إجراءات ضد التحايل على تدابير التكنولوجيا الفعالة: المجموعة الأخيرة من إجراءات الإنفاذ التي ازدادت أهمية مع ظهور التكنولوجيا الرقمية تتناول الإجراءات ضد التحايل على تدابير التكنولوجيا الفعالة. في بعض الأحيان يعتبر نظامي "إدارة النسخ" و"حماية النسخ" الوسيلة العملية الوحيدة لمنع النسخ. هذان النظامان يتضمنان إجراءات تقنية تمنع نهائيًا عمليات النسخ أو تجعل النسخ ذات نوعية رديئة جدًا وغير صالحة للاستعمال. وهناك إجراءات تقنية مستعملة تمنع من الحصول على البرامج المجفرة إلا من خلال آلة فك التجفير. ولكن، ثمة وسائل تقنية تسمح بتجاوز أنظمة الحماية المذكورة هذه. من هنا فإن الإجراءات ضد التحايل على هذه التدابير التكنولوجية تهدف إلى منع سوء استخدام هذه الوسائل باعتبار أن التعدي عليها هو بمثابة التعدي على حقوق المؤلف.

وتشترط معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على "حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة" ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة المستخدمة فيما يتعلق بممارسة الحقوق (المادة 11 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف) و"جزاءات مناسبة وفعالة" ضد بعض السلوكات المتعلقة بمعلومات إدارة الحقوق (المادة 12 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف).

الاتفاقيات الدولية في مجال حق المؤلف

اقرأ من فضلك بتمعن السؤال التالي الذي يتناول اثنين من أهم الاتفاقيات في مجال حق المؤلف.

سؤال رقم 6: *ما هما الاتفاقيتان أو المعاهدتان الدوليتان الرئيسيتان اللتان تحكمان مجال حق المؤلف؟*

إن أقدم هذه الاتفاقيات وأهمها هي اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. ويعود تاريخ إبرامها إلى العام 1886. وقد تمت مراجعتها عدة مرات بمعدل مرة كل عشرين سنة تقريبًا. أما آخر تعديل لهذه الاتفاقية فهو وثيقة باريس للعام 1971.

تتناول معاهدة برن حماية حق المؤلف، وهي ترتكز على قواعد عامة مثل مبدأ المعاملة الوطنية الذي يقضي بأنه، وبموجب القوانين الوطنية، يجب أن تتمتع المصنفات المنشورة في إحدى دول الاتحاد بالحماية نفسها التي تتمتع بها المصنفات الوطنية. كما تحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى المطلوب من الحماية الذي يجب أن تلتزم به القوانين الوطنية التي يمكنها بالطبع أن تتجاوز هذا الحد وتؤمن حماية أكثر. هذا، بالإضافة إلى قواعد أخرى لن نستعرضها في هذا المقطع.

أما بالنسبة إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية ظهرت حديثًا نتيجة دورة أوروغواي، فإن هذه الاتفاقية تديرها منظمة التجارة العالمية، وهي تتضمن بشكل صريح القواعد التي تقوم عليها اتفاقية برن باستثناء ما يتعلق بالحقوق المعنوية لأن لا صلة لهذه الحقوق بالتجارة.

وتتضمن اتفاقية تريبس ضمن أشياء أخرى إشارة إلى الأحكام الموضوعية لاتفاقية برن رغم أنها لا تتطلب من هذه الدول أن تعتمد أحكام هذه الاتفاقية بشأن الحقوق المعنوية والتي لا تُعتبر متصلة بالتجارة. ومن أجل الامتثال لاتفاق تريبس. وللامتثال لاتفاقية تريبس، يتعين على البلدان الامتثال لأحكام اتفاقية برن أولا، وبعد ذلك هناك عدد من قواعد الحماية الإضافية التي أدخلتها اتفاقية تريبس أهمها تلك التي تتعلق بأنواع الإبداعات الجديدة المحمية كمصنفات (برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات الأصلية) وأشكال الاستغلال الجديدة (حقوق التأجير).

تلتزم البلدان الأعضاء في اتفاقية تريبس بالأحكام التي تنص عليها المواد من 1 ولغاية 21 من اتفاقية برن (وثيقة 1971) وملحقها باستثناء المادة 6 ثانيا من هذه الاتفاقية والمتعلقة **بالحقوق المعنوية** لأنها لا تدخل في التجارة. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية تريبس تهدف إلى تعزيز الحماية في مجال حق المؤلف لتواكب التطور التكنولوجي.

انعقد مؤتمر ديبلوماسي في 20 ديسمبر/كانون الأول 1996 في جنيف تم خلاله إبرام معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. وجاءت هذه المعاهدة استجابة للحاجة الملحة لحماية المصنفات التي يمكن نقلها بواسطة التكنولوجيا الرقمية ولاسيما الإنترنت. وبموجب هذه المعاهدة، تتمتع برامج الحاسوب بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية، في مفهوم المادة 2 من اتفاقية برن، وذلك أيًا كانت طريقة التعبير عنها وأي كان شكلها. كما تتمتع مجموعات البيانات أو المواد الأخرى بالحماية بصفتها هذه، أيًا كان شكلها، إذا كانت تعتبر ابتكارات فكرية بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها. ويتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بالحقوق التي تم ذكرها سابقًا، أي **حق التوزيع وحق التأجير وحق النقل إلى الجمهور**، والذي يشمل طبعًا، كم وُضح سابقا، النقل (**حق الإتاحة**) بواسطة التكنولوجيا الرقمية كالإنترنت. وبموجب هذه المعاهدة فإن حق الاستنساخ الذي نصت عليه اتفاقية برن ينطبق أيضًا على البيئة الرقمية بحيث يعتبر كل تخزين للمصنف بشكل رقمي (على ذاكرة الحاسوب مثلاً) استنساخاً للمصنف. وتخضع هذه الحقوق طبعًا ككل الحقوق لتقييدات واستثناءات.

وكما هو موضح أيضًا أعلاه، أُعتمد نص معاهدة مراكش في عام 2013. وتركز هذه المعاهدة على التقييدات والاستثناءات على بعض الحقوق الاستئثارية لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وتجتذب المعاهدة الأطراف بسرعة للانضمام إليها، مما سييسر تحقيق أحد أهدافها الرئيسية المتمثلة في إتاحة المصنفات بمزيد من الأنساق الميسرة عن طريق السماح بتبادلها عبر الحدود دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق من أصحاب الحقوق.

ملاحظة: لقد تم إبرام معاهدة أخرى أثناء هذا المؤتمر هي معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي وسيتم تناولها في الوحدة القادمة المخصصة للحقوق المجاورة.

{أسئلة التقييم الذاتي}
(س ت ذ)

س ت ذ رقم 6 : ماذا تغطي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف؟

أطبع إجابتك هنا:

إجابة س ت ذ رقم 6

خرجت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لأن الدول المتعاقدة اعترفت بضرورة توفير حلول مناسبة للصعوبات التي تفرضها التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الجديدة. ويشير هذا بشكل خاص إلى ضرورة حماية المصنفات الأدبية والفنية المنقولة عبر الإنترنت. وتشمل المصنفات التي ذكرتها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على وجه الخصوص برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات. وتُبنى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف على اتفاقية برن وترتبط بها، وتوسع نطاق حماية حق المؤلف لتشمل أوجه التعبير وليس الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو مفاهيم الرياضيات. ويتمتع المؤلفون بموجب هذه الاتفاقية بحقوق التوزيع والتأجير ونقل المصنف إلى الجمهور. وتشارف هذه الوحدة المخصصة لحق المؤلف على الانتهاء.

وبمثابة خاتمة، اقرأ المقطع التالي الذي يتناول أهمية التشريعات حول حق المؤلف بالنسبة إلى الدول النامية.

سؤال رقم 7: ما هي الفوائد التي تجنيها الدول النامية من تأمين الحماية لحق المؤلف؟

في الواقع إن فوائد حق المؤلف الثقافية والاقتصادية لكثيرة. فحق المؤلف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة، ومن المعلوم أنه توجد في كل دول العالم مجموعات فنية قوية. فما من شعب على وجه الأرض لا يتمتع بقدرات إبداعية وإن اختلفت الخيارات المتوافرة بين شعب وآخر، ومن المؤكد أنه في حال لم توجد حماية بموجب حق المؤلف فإن المجتمع الفني لن يجني الأموال من الجهود التي يبذلها فما بالك بكسب لقمة العيش من فنه. وفي أيامنا هذه اتسع مفهوم المصنفات الأدبية والفنية اتساعًا كبيرًا، ولم يعد يهم ما يُنظر إليها تقليديا كمجتمع ثقافي وفني فقط بل تعداه ليشمل صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة ألعاب الفيديو وبالأخص صناعة برامج الحاسوب.

قد تستثمر مبالغ ضخمة من المال لإنتاج برنامج حاسوب أو فيلم سينمائي أو برنامج تلفزيوني ما. ولكنه إذا كان بمستطاع أي كان عند صدور أول نسخة من هذا البرنامج أن ينسخه وأن يسوقه دون أي رادع فعندها تنعدم إمكانية تسويق هذا البرنامج والانتفاع منه مما يؤثر سلباً على النشاطات الابتكارية ويضر كثيراً بالحياة الثقافية الوطنية. ويقول البعض رداً على ما سبق ذكره أنه من الضروري حماية المصنفات المحلية وعدم مد الحماية لتشمل المصنفات الأجنبية. ويعتبر هؤلاء أن حصر الحماية بالمصنفات المحلية يمنع خروج الرساميل إلى خارج البلدان النامية التي تعاني من هذه المشكلة.

هذا النوع من التفكير خطير جدًا ومحدود جداً. ويمكن أن يقابل بعدة حجج تبين عدم صوابيته وفوائد الحماية الدولية.

فأولاً، وفي حال اقتصرت الحماية على المصنفات المحلية أو الوطنية فإن المصنفات المستوردة ستتوافر في السوق المحلي بأسعار زهيدة لأن حقوق المؤلف لن تدفع لأصحابها. سيستفيد بالطبع من هذا الوضع المستهلكون المحليون ولكن ضرراً كبيراً سوف يصيب سوق المنتجات الثقافية المحلية وسيخسر هذا السوق كثيراً لأن المنتجات المستوردة المتوافرة بأسعار زهيدة في السوق ستنافس المنتجات المحلية. إن هذه السياسة تؤدي إلى تفضيل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية وتقود بالنهاية إلى إضعاف صناعات الموسيقى والكتاب وغيرها من الصناعات المحلية وإلى قتل الحياة الثقافية المحلية.

وثانيا، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي يجنيها المؤلفون والفنانون المحليون سواءً أكانوا من الدول المتقدمة أو النامية من الحماية التي تتمتع بها ابتكاراتهم في الخارج. فالأسواق المحلية محدودة الإمكانيات ومن المهم أن ينتفع المبتكرون من استغلال ابتكاراتهم في الخارج. وقد أتاحت الثورة في مجال الاتصالات إمكانية قراءة وسماع ومشاهدة المصنفات ليس في بلد الابتكار فحسب بل في كل أنحاء العالم. ونتيجة لهذه الظاهرة صارت الأرباح المحققة نتيجة الانتفاع بالمصنفات على الصعيد العالمي تتجاوز

الأرباح التي تحقق على الصعيد المحلي. وهذه الظاهرة نشاهدها قي قطاع الموسيقى والنشر والبرامج التلفزيونية وبرامج الحاسوب والأفلام وغيرها. ومن هنا تظهر أهمية حماية المبتكرين والمؤلفين خارج بلدانهم. ولا بد من التأكيد هنا أن الفنانين من بلد ما لا يتمتعون بالحماية خارج بلدانهم إذا كانت هذه البلدان لا تحمي بدورها الفنانين الأجانب.

سؤال رقم 8: ما هو الملك العام في قانون الملكية الفكرية؟[1]

يعرف قاموس بلاك القانوني تعريف الملك العام بأنه "مجموع الاختراعات والمصنفات الإبداعية غير المحمية بحقوق الملكية الفكرية والمتاحة لكل راغب في استخدامها بلا عوض. وعندما تُفقد الحقوق في المصنف أو العلامة التجارية أو البراءة أو السر التجاري أو عندما تنقضي تلك الحقوق، تؤول الملكية الفكرية التي تحمي تلك الحقوق إلى الملك العام ويصبح بإمكان أي شخص أن يتملّكها من غير أن يحاسب على انتهاك لها."[2] وقد جاء في طبعة القاموس الثانية المصغرة أن الملك العام مأخوذا في سياق الملكية الفكرية هو "مجموع المطبوعات والاختراعات وطرائق الصنع غير المحمية بحق المؤلف أو براءة الاختراع".[3]

يقال في الملك العام، مأخوذا في سياق قانون الملكية الفكرية، إنه يتكون عامة من مواد غير ملموسة لا تحتكرها حقوق الملكية الفكرية وهي إذاً في متناول أي شخص يود استخدامها أو استغلالها. ومع ذلك، يبقى الملك العام مفهوما مطاطا متقلبا نسبيا لا يقبل معنى قانونيا واحدا موحدا. بل إن معناه ووقعه في نظرية الملكية الفكرية ليس مفهوما بعد فهما جليا. وقلّما نجد الاصطلاح في النصوص القانونية، ومن النادر أن تناط به قواعد محددة.

وليس الملك العام "نقيض الملكية" بالضرورة، بل يذهب البعض إلى أن الابتكار المحكوم بالملكية الخاصة مرهون بوجود ملك عام غني.[4] إذن لا يمكن اختصار الملك العام في خثارة ما لا تحميه الملكية الفكرية.[5] ومن الأحرى القول بأن الملك العام مصدر ثمين في حد ذاته. بل من الشائع أن تذكر السياسات العامة من الضمن أهدافها المهمة الحفاظ على ملك عام غني وصلب.

الملك العام وقانون الملكية الفكرية

تطبق اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفن (1971) على كافة المصنفات التي، عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لم تقع بعد في الملك العام في بلد المنشأ بسبب انتهاء أجل الحماية." وبموجب الاتفاقية، يكون الملك العام هو "نطاق الأعمال والمواد المحمية بالحقوق المجاورة التي يمكن لأي شخص الانتفاع بها أو استغلالها دون الحصول على إذن، ودون الالتزام بسداد أجر لملاك حق المؤلف والحقوق المجاورة المعنية – وكقاعدة، يعزى ذلك إلى انقضاء فترة الحماية بموجب تلك الحقوق أو غياب معاهدة

---

[1] يستند النص أدناه إلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8، مذكرة عن معاني مصطلح "الملك العام" في نظام الملكية الفكرية مع إشارة خاصة إلى حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور، والتي تقدم تحليلاً مفصلاً لتطبيق هذا المفهوم على حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. انظر
http://www.wipo.int/edocs/mdocs/tk/ar/wipo_grtkf_ic_17/wipo_grtkf_ic_17_inf_8.pdf

[2] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. قاموس بلاك القانوني، 1027 (الطبعة الثامنة لعام 2005)

[3] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. 569 (الطبعة الثانية لعام 2001)

[4] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. CHANDER, A. and M. SUNDER, "The Romance of the Public Domain", 92 CAL. L. REV. 1331 (2004), at 1334, 1340.

[5] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. BOETTIGER, S. and C. CHI-HAM, "Defensive Publishing and the Public Domain", in Intellectual Property Management in Health and Agricultural Innovation: A Handbook of Best Practices, (Krattiger A., R.T. Mahoney, L. Nelsen, J.A. Thomson, A.B. Bennett, K. Satyanarayana, G.D. Graff, C. Fernandez, and S.P. Kowalski (eds.), 2007, MIHR (Oxford, U.K.), PIPRA (Davis, U.S.A.), Oswaldo Cruz Foundation (Fiocruz, Rio de Janeiro, Brazil) and bioDevelopments-International Institute (Ithaca, U.S.A)).

دولية تكفل الحماية لتلك الأعمال والمواد في البلد المعين." وهذا التعريف هو في الأساس سلبي لأن نطاقه يخالف نطاق الحماية بموجب حق المؤلف. فالملك العام يشمل المواد الثقافية التي، لعدم استيفائها معايير الأهلية للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف أو لانقضاء فترة الحماية بموجب حق المؤلف، من بين جملة أسباب أخرى، تكون غير محمية بموجب حق المؤلف. وفي بعض الأحيان، يكون نطاق التعريف أضيق، حيث يركز فقط على المصنفات التي انقضت فترة حمايتها بموجب حق المؤلف. ومن الممكن أيضا أن يتضمن الملك العام المواد التي استحدثت قبل وجود أي تشريع بشأن حق المؤلف (ويمكن أن تشمل تلك المواد أشكال التعبير الثقافي التقليدي) وأجزاء أو جوانب من مصنفات محمية بشكل ما بموجب حق المؤلف رغم كونها هي ذاتها غير محمية بموجب حق المؤلف ويتعين الإشارة إلى أنه نظرا لأن الحماية بموجب حق المؤلف تكون سارية في إقليم ما، فإنه من الممكن أن تتم حماية مصنف ما في بلد واحد ويكون ضمن الملك العام في بلد آخر. كذلك، إذا كانت الحقوق المالية المرتبطة بحق المؤلف محدودة بفترة زمنية محددة، فإن الحقوق المعنوية يمكن أن تبقى إلى الأبد.

وستتعلم فيما بعد في هذه الدورة[6] أنه من الممكن أيضا أن يتضمن الملك العام المواد التي استحدثت قبل وجود أي تشريع بشأن حق المؤلف (ويمكن أن تشمل تلك المواد أشكال التعبير الثقافي التقليدي). وفي السنوات الأخيرة، طالبت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات - لا سيما في البلدان النامية - بحماية الملكية الفكرية الخاصة بأشكال الإبداع والابتكار التقليدية، والتي تعتبر، بموجب نظام الملكية الفكرية التقليدي، ضمن النطاق العام، وبالتالي يمكن لأي شخص استخدامها مجانا. وترفض الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعديد من البلدان أن تكون المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في وضعية "الملك العام" بحجة أن هذا يفتحها أمام التملك غير المشروع وسوء الاستخدام.

"أوجه الانتفاع" في الملك العام

تركز بعض تعاريف الملك العام على حرية الانتفاع بمواد حتى وإن كانت المصنفات التي تتضمن تلك المواد محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية.[7] وهذا يعني أن الملك العام لا يتضمن المواد غير المحمية وحسب بل وأيضا أوجه الانتفاع غير المحمية بمصنفات محمية بموجب حق المؤلف، بما في ذلك الاستثناءات المفروضة على حق المؤلف أو الانتفاع العادل. ومن ثم، يمكن أن يشمل الملك العام "أوجه الانتفاع غير المنظمة بموارد معلومات محمية بموجب الملكية الفكرية، أو المصرح بها ضمنا أو العادلة دون مواربة أو المتميزة بشكل آخر"،[8] لكن تستبعد أوجه الانتفاع المثيرة للجدل التي قد تعتبر في نهاية المطاف عادلة أو متميزة بشكل آخر عقب اتخاذ إجراءات قضائية طويلة الأمد.[9] ومن الممكن أيضا أن يتضمن الملك العام أوجه الانتفاع بمصنفات مازالت محمية بموجب حق المؤلف، لكن أصبحت مشروعة بموجب ترخيص. وعليه، يمكن أن يشمل الملك العام المواد التي وإن كانت محمية بموجب قانون حق المؤلف، تتمتع بامتياز أو مرخص لها ضمنا لشيوع استخدامها.[10] ويمكن اعتبار المواد المتاحة على نطاق

---

[6] انظر وحدة المعارف التقليدية.

[7] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. "SAMUELS, E., "The Public Domain in Copyright Law 41 J. COPYRIGHT SOC'Y U.S.A. 137 (1993), مقتبس في SAMUELSON, P., Enriching Discourse on Public Domain, 55 Duke Law Journal 101(2006) 146.

[8] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. BENKLER, Y., "Free as the Air to Common Use: First Amendment Constraints on Enclosure of the Public Domain", 74 N.Y.U. L. REV. 354 (1999) ص 361-326، مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9 لساموبلسن، ص 121.

[9] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 146.

[10] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 146.

واسع بموجب حقوق الإبداع التوفيقية والتراخيص المماثلة ضمن الملك العام رهنا بمراعاة الكيفية التي تتم بها هيكلة التراخيص.[11]

ولمفهوم الملك العام بعض الصيغ البديلة التي تكاد تكون متطابقة مثل: "النفاذ المفتوح" و"المصدر المفتوح" والمعلومات المشتركة" و"الممتلكات العامة غير المادية للعقول" و"المعارف المشتركة". وهذه المفاهيم المميزة وإن كانت متشابهة تستخدم في الغالب في إطار الرؤية التي مفادها أنه لا يمكن تعزيز الابتكار والإبداع إلا في ظل وجود مخزون مفتوح من الأفكار والمعارف المشتركة، وهو ما يعني "ملكا عاما متينا".[12] وأخيرا تشكل أيضا المصنفات يتيمة المؤلف والمصنفات التي نفدت طبعاتها منطقة رمادية يمكن اعتبارها جزءاً من الملك العام.

المتاح وإمكانية النفاذ إلى المتاح

يحتج البعض بأن "الملك يكون عاما بمعنى أن عامة الجمهور يمكنه النفاذ إليه فيصبح ملكا عاما".[13] وتستدعي هذه الحجة ملاحظتين، أولاهما أن ليس كل ما يمكن النفاذ إليه واقع في الملك العام، إذن يجب التمييز بين ما هو متاح لعامة الجمهور وما يمكن لعامة الجمهور النفاذ إليه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن "إمكانية النفاذ" مفهوم نسبي أي أنها تكون بدرجات متفاوتة.[14] وثاني الملاحظتين أن ليس كل ما في الملك العام يمكن بالضرورة النفاذ إليه، على عكس ما تزعمه الحجة المذكورة.

يمكن النفاذ إليه لكنه يتمتع بالحماية

على عكس بعض المفاهيم، لا تقع مواد في الملك العام لمجرد أنه يمكن النفاذ إليها أو لمجرد كونها متاحة من خلال مصدر مجاني ومفتوح. فعلى سبيل المثال، يمكن النفاذ إلى اللوحات الزيتية المعلقة على حوائط المتاحف العامة مجانا ويمكن أن يكون استنساخها من خلال التصوير الفوتوغرافي مسموحا به، لكن ذلك لا يعني أنها تقع في الملك العام. وبالمثل، إمكانية استنساخ مصنف ما أو في الواقع شكل من أشكال التعبير الثقافي التقليدي عبر الإنترنت لا تعني أن ذلك المصنف أو الشكل يقع ضمن الملك العام.[15]

غير محمي لكن لا يمكن النفاذ إليه

كون شيء ما يقع في الملك العام لا يضمن في حد ذاته حرية النفاذ إليه. ولا يمكن لغياب الحماية بموجب الملكية الفكرية في حد ذاتها أن تفرض النفاذ مجانا إلى نسخ من مواد من أعمال تقع في الملك العام.[16] وفي الواقع، لا تكون مصنفات الملك العام دوما دون تكاليف أو أعباء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتوقف إمكانية النفاذ إلى بعض مصنفات الملك العام على القوانين التي تحمي المعلومات السرية وغيرها

---

[11] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 123 و152. Creative Commons, Choosing a License, http://creativecommons.org/about/licenses/ آخر زيارة للموقع كانت في 16 يوليو 2010.

[12] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SUTHERSANEN, U., "Implementing a Traditional Knowledge Commons", Natural Justice, 2010 ص 40. وللاطلاع على المناقشات بشأن البرمجيات مفتوحة المصدر، انظر SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 123.

[13] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P ، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 166.

[14] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 153. قد يُحتفظ ببعض المعلومات باعتبارها سرًا حساسا للغاية. وقد تُرخص الأسرار أو توزع بطريقة أو بأخرى على شخص أو أكثر خاضعين لقيود سرية ضمنية أو صريحة. (انظر على سبيل المثال § POOLEY, J., TRADE SECRET LAW (1997) [2]9.04). وتختلف التراخيص من حيث التقييد فيما يتعلق بمن يمكنه النفاذ إلى المعلومات واستخدامها ولأي أغراض.

[15] قد يساهم تسجيل التراث الثقافي رقميا وتوثيقه في تسهيل نفاذ أطراف ثالثة إليه لاستخدامه واستغلاله على نحو مشروع، على اعتبار أن المحتوى سيُنظر إليه كجزء من الملك العام عند عرضه.

[16] دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، سيفرين دوسولييه، 2010، ص 7.

من الأسرار التجارية من الكشف عنها. كما يكون من الممكن للعامة النفاذ إلى كميات هائلة من المعلومات (مثل سجلات المحاكم) لو كرس من يرغب في ذلك الوقت والجهد اللازمين لاكتشاف تلك المعلومات، لكن عمليا، لا يكون من الممكن النفاذ إليها إلى حد كبير.[17] ومن الممكن أن تقيد أيضا التدابير التقنية الرامية إلى الحماية أوجه الانتفاع وأن تستند إلى أحكام تشريعية تنص على مكافحة التحايل، مما يؤثر في حدود الملك العام.

الدعوة إلى إيجاد ملك عام واسع النطاق

يدعى في أغلب الأحيان أن الإبداع يرتبط بالقدرة على النفاذ إلى مجموعة من المواد التي توجد بالفعل في الملك العام والاستلهام منها. والواقع أن البعض يرى أن المؤلفين لا يؤلفون مصنفات جديدة من العدم،[18] فجميع الإبداعات الثقافية تقريبا لها وجود سابق أي أنها وجدت من قبل في الملك العام.[19] ومن ثم، يضطلع الملك العام بمسؤولية "الحماية التشريعية الأولية للمواد الخام التي تجعل التأليف أمرا ممكنا [...]. ولا ينبغي النظر إلى (الملك العام) باعتباره الإطار الذي يضم المواد التي لا تستحق الحماية، ولكن باعتباره أداة تتيح للجزء المتبقي من النظام العمل عن طريق إتاحة المواد الخام للإبداع للمؤلفين كي ينتفعوا بها".[20] كما أن الملك العام يكتسي "أهمية محورية في تعزيز النشاط الإبداعي."[21]

وفي هذا السياق، لا يشكل الملك العام جزءا مميزا ومنفصلا عن المواد المحمية بموجب الملكية الفكرية[22] أو "ما يتبقى بعد تحديد إطار حق المؤلف، ولكنه يشكل مستودعا للموارد قائما بذاته" وهو "يعزز تطوير الثقافة الفنية" بما أنه يشكل جزءاً من "المشهد الثقافي".[23]

وباختصار، تشدد الدعوة إلى إيجاد ملك عام متين على دوره الإيجابي بالنسبة للمجتمع: باعتباره "لبنة أساسية لاستحداث معارف جديدة" و"محفزا على التقليد التنافسي"[24] وعلى " تواصل الإبداع"[25] وعلى "إتاحة النفاذ المجاني أو قليل التكلفة للمعلومات"[26] و"إتاحة نفاذ العموم إلى التراث الثقافي"[27] وما إلى ذلك. وفي هذا السياق،

---

[17] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. SAMUELSON, P، العمل المستشهد به في الحاشية 7، 154.

[18] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. LITMAN, J., "The Public Domain", 39 Emory L.J. 965 (1990).

[19] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. انظر DUTFIELD, G. and U. SUTHERSANEN Innovation and development, in INNOVATION WITHOUT PATENTS: HARNESSING THE CREATIVE SPIRIT IN A DIVERSE WORLD (Suthersanen U, Dutfield G, ? Boey Chow K. eds.), Edward Elgar, 2007.

[20] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. LITMAN, J ، العمل المستشهد به في الحاشية 18، الصفحتين 967 و968.

[21] نفس المرجع السابق.

[22] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. COHEN, J., Copyright, Commodification and Culture: Locating the Public Domain, in THE PUBLIC DOMAIN OF INFORMATION (P. Hugenholtz ? L. Guibault éd., 2006), كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

[23] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. COHEN, J، العمل المستشهد به في الحاشية 15.

[24] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. انظر على سبيل المثال OCHOA, T., "Origins and Meanings of the Public Domain", 28 U. DAYTON L. REV.

[25] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. LITMAN, J ، العمل المستشهد به في الحاشية 24، الصفحة 966.

[26] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. انظر على سبيل المثال VAN HOUWELING, M., "Distributive Values in Copyright Law", 83 TEX. L. REV. 1535, 1575 (2005) كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

[27] كما هو مقتبس في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/INF/8. انظر على سبيل المثال OCHOA, T., "Origins and Meanings of the Public Domain", 28 U. DAYTON L. REV. 215 (2002), p. 215 كما هو مقتبس في المرجع المذكور في الحاشية 9: SAMUELSON.

يمكن للملك العام أن يوفر "أساسا خصبا يستند إليه المبدعون لتأليف مصنفات جديدة وأيضا مصدرا غنيا من المواد اللازمة للتعلم".[28]

[28] البيان المشترك للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات والمكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والإعلام والتوثيق المقدم للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية في دورتها الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من 26 إلى 30 يونيو 2006 والمتاح على الموقع التالي: http://www.ifla.org/III/clm/p1/A2K_7.htm.

ملخص

لقد تناولت هذه الوحدة البنية العامة لحق المؤلف وأعطت فكرة واضحة عن:

1. المصنفات الأدبية والفنية المحمية بموجب حق المؤلف؛
2. الحقوق الممنوحة لصاحب حق المؤلف؛
3. ملكية ونقل ملكية حق المؤلف؛
4. مدة الحماية بموجب حق المؤلف؛
5. التقييدات والاستثناءات على الحقوق،
6. إنفاذ حق المؤلف؛
7. المعاهدات الدولية التي تتناول حق المؤلف؛

لقد عددت اتفاقية برن بطريقة شبه شاملة "المصنفات الأدبية والفنية" التي تشمل " كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيًا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه" هذه العبارة الشاملة تتضمن كل مصنف مبتكر لمؤلف مهما كانت قيمته الأدبية والفنية.

يمكن صاحب حق المؤلف أن يستعمل مصنفه المحمي كيفما يشاء وأن يمنع الآخرين من استعمال هذا المصنف من دون موافقته. من هنا، يمكن القول إن حق المؤلف هو حق استئثاري.

ويشمل حق المؤلف صنفين من الحقوق هما: الحقوق المالية والحقوق المعنوية. وتشمل الحقوق المالية مجموعة من الحقوق والاستثناءات يمكن لصاحب حق المؤلف أن يتنازل عنها. أما في بعض البلدان فتلتصق الحقوق المعنوية بصاحب الحق الأصلي حتى ولو تنازل عن حقوقه المالية.

يقال في الملك العام، مأخوذا في سياق قانون الملكية الفكرية، إنه يتكون عامة من مواد غير ملموسة لا تحتكرها حقوق الملكية الفكرية وهي إذاً في متناول أي شخص يود استخدامها أو استغلالها. ومع ذلك، يبقى الملك العام مفهوما مطاطا متقلبا نسبيا لا يقبل معنى قانونيا واحدا موحدا. بل إن معناه ووقعه في نظرية الملكية الفكرية ليس مفهوما بعد فهما جليا. وقلّما نجد الاصطلاح في النصوص القانونية، ومن النادر أن تناط به قواعد محددة.

وليس الملك العام "نقيض الملكية" بالضرورة، بل يذهب البعض إلى أن الابتكار المحكوم بالملكية الخاصة مرهون بوجود ملك عام غني. إذن لا يمكن اختصار الملك العام في خثارة ما لا تحميه الملكية الفكرية. ومن الأحرى القول بأن الملك العام مصدر ثمين في حد ذاته. بل من الشائع أن تذكر السياسات العامة من الضمن أهدافها المهمة الحفاظ على ملك عام غني وصلب.

نصوص تشريعية

1. اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .
2. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.(تريبس)
3. معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.
4. معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف.
5. معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات

دراسات ودلائل

1. دليل معاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تديرها الويبو ومسرد مصطلحات حق المؤلف والحقوق المجاورة
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/891/wipo_pub_891.pdf

2. دراسة نطاق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والملك العام، سيفرين دوسولييه، https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip_4/cdip_4_3_rev_study_inf_1.pdf.